فلا يلزم من انقسامات المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات التام

بكليتها الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوى

الجسمانية قابلة للتجزي فنقول كلما يقبل التجزي من القوى فان الجزء منه يقوى

على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا

فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد

بينا انه كذلك هف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة

الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى

على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم المختار ان الجزء من القوة

بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولا نم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة

وانما يلزم ذلك ان لو لم يقو الجزء على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو محل فيه

وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى جزء الجسم المختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى

على

على مثل ما يقوى عليه الكل ولا نم لزوم مساواة الجزء الكل وانما يلزم ذلك

ان لو كان تاثير الجزء في الكل كالكل وليس كذلك قلنا قد سبق ان الكلام في الاجسام

البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا معاوق فيها لطبايعها في التحريك لا في الاجسام

المركبة التي تعاوق فيها طبايع البسايط لقويها المركبة ولهذا يحصل

للحيوان الاعياء في حركاتها الارادية الصادرة عن نفسه الحيوانية فلا تفاوت

بين تاثير جزء القوة في جزء الجسم البسيط وبين تاثيرها كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره

لعدم المعاوقة وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتمالها

على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز ان يكون

تاثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه مساواة

الضعيف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية تقوى الجزء منها على بعض ما يقوى

عليه كلها ومتى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتناهية من الافعال

هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعاوق موجودا في البسيط بحسب صغر الجسم وكبره

Copyright © King Saud University